وان جرها بعد قرينة على كونها مجرورة والواو عاطفة الواقعة بعد الحروف المذكورة عاطفة ولما ثبت بعضها
كونه للقسم يقاس عليه الباقي ولا يخفى ان هذا لا يصح على تعدد اعرابها وقد استضعف ذلك صاحب الكشاف وسمى
انما يمتنع اذا ركبت وجعلت الجميع اسما واحدا اجري عليه الاعراب كبعلبك فاما اذا فرقت
العدد اي لم يركب التركيب المذكور فيمكن التسمية المذكورة   وناهيك اسم فاعل من النهي كانه
النهي كانه ينهاك عن طلب دليل سواه وتسويه متعلق باكتف المقدر المفهوم من قولنا وناهيك والتقدير
وناهيك تسوية سيبويه فاكتف بها فانه كما جوز سيبويه ان يسمى بعدة من الكلم من غير ان يجعلها
اسما واحدا يجري الاعراب على اخره كبعلبك كذلك جوز التسمية بطائفة من الحروف المعجم من غير ان يجعلها
اسما واحدا معرب الآخر   وهو مقدم من حيث ذاته ومتاخر باعتبار كونه اسما وقد اورد انظار
تعال ذات الجزء مقدم على الكل واما وصفه فهو حقيق [illegible] وقال الشريف العلامة فان قيل جزء الشيء مقدم
عليه واسمه متاخر عنه فلا يكون الجزء اسما للكلمة قلنا ذات الجزء مقدم على ذات الكل واما ذات الاسم
فلا يجب تأخره عن ذات المسمى بل ربما كان جزءا له كما في الفواتح وسلامه وربما انعكس الحال بينهما
فيجب تاخره عن ذات المسمى بل ربما كان كاسماء الحروف واذا لم يكن الاسم جزءا من المسمى ولا كلا له لم يوصف
بالتقدم ولا بالتأخر باحد الاعتبارين المذكورين نعم وصف الاسمية متاخر عن ذات المسمى مطلقا
لا يقال وقوع الفواتح اجزاء السور من حيث انها اسماء لها فاذا كانت الاسمية متاخرة لزم تاخر الجزء
ايضا لانا نقول اللازم على ذلك التقدير تاخر وصف الجزئية عن ذات الكل وكلامه ايضا يحتمل اولا ليندفع السؤال
ان كونها اجزاء السور بسبب كونها اسماء ولما تاخر الاسمية عن المسميات تاخر الاجزاء ويندفع الجواب
ان اللازم مما ذكر تاخر وصف الجزئية كما تاخر وصف الاسمية ولا يلزم تاخر ذات الجزء كما لا يلزم تاخر
ذات الاسم ثم انا لا نسلم ان وقوع الفواتح اجزاء السور من حيث انها اسماء لها بل من حيث ذواتها والاسمية
عرضت لها ووقع في الحواشي منع تاخر وصف الاسمية عن ذات المسمى مطلقا لجواز تعين الاسم لمن سيولد
مثلا او لهذا الجمع ليس تسمية بالفعل بل تعليقا لها وحاصله انه اذا ولد مولود فكان هذا
اسما له فاذا ولد حصلت التسمية واما قبله فلا وجه للتسمية بالفعل   والوجه الاول اقرب الى التحقيق

بلغ

٣٤

الى التحقيق واوفق للطائف التنزيل وهو كون هذه الحروف مقصودا بها تنبيها لمن تحدى بالقرآن
على المستعلي عليهم من حيث كلامهم اما كونه اقرب الى التحقيق فلعدم ورود شبهة عليه بخلاف الاحتمال
الآخر وهو كونها اسماء السور فان الشبه المذكورة توجهت عليه وان ظهر اندفاع بعضها والاولى
ان يقال كونها اسماء الحروف امر محقق واما كونها اسماء السور فغير محقق فالحمل على كون المقصود بها
تعديد الحروف للغرض المذكور لا لكونها اسماء السور اقرب الى التحقيق فتامل واما كونها اوفق للطائف
التنزيل فقد قيل لان فيه نكتة جليلة كما ذكر بخلاف كونها اعلاما اذ ليس في مجرد العلمية نكتة
معتبرة فالحمل على كون مع ما فيه من الضعف على ما ذكره واورد عليه انه على تقدير كونها اعلاما يحصل
ما يحصل من الوجه الاول وهو التنبيه المذكور واجيب بان التنبيه والايقاظ المذكورين على تقدير العلمية
تبع غير لازم وعلى الوجه الاول مقصود اصالة او لانه يجوز ان يكون العلمية والتعديد كلاهما
مقصودين اصالة بل بمعاونة المقالة السابقة حيث قال سميت بها اشعارا بانها كلمات معروفة التركيب دال
على ان الايقاظ المذكور مقصود اصالة من التسمية ايضا لكن لا نسلم انه يوجب منع رجحان كونها اعلاما [illegible]
واسلم من لزوم النقل ووقوع الاشتراك الخ الظاهر ان يقال انه سالم من الامرين المذكورين بلفظ اسم الفاعل
مكان اسم التفضيل   فلذلك اخبر عنها بالكتاب كقوله تعالى المص كتاب انزل [illegible] وقوله والقرآن عطف
تفسيري للكتاب   او النصب بتقدير فعل القسم الخ قد رد هذا صاحب الكشاف حيث قال ان القرآن ٢
والقلم بعد هذه الفواتح محلوف بها فلو زعمت ذلك لجمعت بين قسمين على مقسم عليه واحد وقد استكرهوا
ذلك ثم قال ولا سبيل فيها الى نصبه الا ان يجعل الواو للعطف لمخالفة الثاني الاول في الاعراب   او الجر
صوبه صاحب الكشاف حيث قال فان قلت فقدرها مجرورة باضمار الباء القسمية لا بحذفها واجعل الواو
للعطف قلت هذا لا يستعان من الصواب وبعضهم ما ورد على ابي حيان [illegible]
وتتاتى الاعراب لفظا والحكاية فيما كانت مفردة او موازنة لمفرد الخ قال العلامة التفتازاني
قيل يسوغ ان يتعلق الاعراب لا يسوغ الحكاية لسائر الاعلام المنقولة من المفردات والمركبات
من كلمتين ليست بينهما نسبة وانما الحكاية فيما وقع على النقض ذلك اللفظ مثل ضرب فعل ماض اجريت ان ذلك

Copyright © King Saud University